

التغايُر في العربيَّة -الأداة (غير) أنموذجاً-

الأستاذ المساعد الدكتور

نضال حسن سلمان

كلية طب الأسنان

جامعة الكوفة

التغايير في العربية

- الأداة (غير) أنموذجاً .

أ.م. د. نضال حسن سلمان

كلية طب الأسنان - جامعة الكوفة

المقدمة

تتميز اللغة العربية بخصائص جمّة ، ولطائف لكلّ منها سمة ، وكلّ خصيصة ، وسمة تقدح في الأذهان ألف لم ، ولمه ؟ وعلى الرغم من كونها لغة البيان ، والوضوح إلا أنها لغة دقيقة في مبانيها ، ومعانيها ، ومن قبيل تلك الدقة أننا في بعض المعاني لا نجد للتعبير عنها إلا لفظاً واحداً نصيب به كبد الصواب ، ، إنها لغة الجمال ، لما لها من مقاييس لا تضاهيها فيها أية لغة في العالم .

وأظهر الألفاظ التي تعبّر عن التغايير لفظة (غير) ، و (سوى) بحكمها في بعض الأمثلة نحو: عندي غلام سواك ، أي : غيرك ، وقد عني البحث بدراسة (غير) على محاور، فكان المحور الأول : تعريف التغايير لغةً ، من خلال الرجوع إلى جذره اللغوي ، والمعاني التي تردّ من المجرد ، والمزيد منه . وخصّ المحور الثاني ببيان الفرق بين المختلف ، والمتضاد، والمتغايير، أما المحور الثالث فقد تناول أقوال العلماء في أوجه استعمال (غير) وما يتبع ذلك من أحكام نحويّة ، وتضمّن المحور الرابع الكلام على أحوال (غير) إذا وقعت بعد ليس ، وعني المحور الخامس بمسائل أخر، واشتمل على أربع مسائل تتعلق بحكم (غير) إذا دخلت عليها الألف ، واللام ، وإذا أضيفت ، وحكمها في التصغير، والجمع ، ثم ختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها .

المحور الأول : تعريف التغايير لغة

التغايير، والمغايرة مصدران جذرهما اللغوي (غَيَرَ) ، هذه المادّة التي تكلم ابن فارس (ت395 هـ) على أصالة أحرفها ، وما تدلّ عليه إذ قال : ((الغين ، والياء ، والراء أصلان صحيحان، يدلّ أحدهما على صلاح، وإصلاح ، ومنفعة،والآخر على اختلافٍ شيئين.

فالأول : الغيرة ، وهي الميرة بها صلاح العيال ، يُقَالُ : غَرْتُ أَهْلِي غَيْرَةً وَغِيَاراً ، أي مَرَّتُهُمْ ، وغارهم الله تعالى بالغيث يَغِيرُهُمْ ، ويغورهم ، أي : أصلح شأنهم ، ونفعهم ... ومن هذا الباب الغيرة : غيرة الرجل على أهله... وهذا عندنا من الباب ، لأنها صلاح ومنفعة .

والأصل الآخر: قولنا : هذا الشيء غير ذاك ، أي هو سواه وخلافه ((⁽¹⁾)).
وللفعل المزيد من مادة (غير) معانٍ أخر من ذلك قولهم : ((تَغَيَّرَ الشَّيْءُ عَنْ حَالِهِ : تَحَوَّلَ . وَغَيَّرَهُ ، وَحَوَّلَهُ، وَبَدَّلَهُ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ غَيْرَ مَا كَانَ ... وَتَغَايَرَتِ الْأَشْيَاءُ : اِخْتَلَفَتْ))
(2)

وتجدر الإشارة إلى أن (التغيير) ليس على شاكلة واحدة ، أو نوع واحد ، جاء عن الراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) قوله : ((والتغيير يقال على وجهين : أحدهما : لتغيير صورة الشيء دون ذاته ، يقال : غَيَّرْتُ دَارِي : إِذَا بَنَيْتَهَا بِنَاءً غَيْرَ الَّذِي كَانَ. والثاني : لتبديله بغيره ، نحو : غَيَّرْتُ غَلَامِي ، ودابتي : إِذَا أَبَدَلْتَهُمَا بِغَيْرِهِمَا، نحو : ((إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ))⁽³⁾))⁽⁴⁾ .

أما (الغَيْرُ) فهو اسمٌ من (التغيير)⁽⁵⁾ ، وقد أطلق هذا الاسم على (الدِّية) ، جاء في الحديث : ((أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لِرَجُلٍ طَلَبَ الْقَوْدَ بُولِي لَهُ قُتِلَ أَلَا تَقْبَلُ الْغَيْرَ ؟ ... الْغَيْرُ : الدِّيةُ))⁽⁶⁾ . ويعلل الأزهري ذلك بقوله : ((وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الدِّيةُ غَيْرًا فِيمَا نَرَى لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ الْقَوْدُ فَغَيَّرَ الْقَوْدُ دِيَّةً ، فَسُمِّيَتِ الدِّيةُ غَيْرًا ، وَأَصْلُهُ : (التغيير))⁽⁷⁾ . ولأجله يرى ابن فارس أن تسمية الدِّية بـ (الغَيْر) احتملت المعنيين اللذين ذكرهما آنفاً لأن إعطاء الدِّية مكان القود أي : القتل فيه صلاح ، وإصلاح ، ومنفعة ، هذا المعنى الأول ، أما المعنى الثاني فهو التغيير ، والتبديل⁽⁸⁾ .

المحور الثاني : الفرق بين المختلف ، والمتضاد ، والمتغاير :

هذه ثلاث مفردات لكلٍ منها دلالة يتكلم عن فروقها أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) قائلاً : ((أَنَّ الْمُخْتَلِفَيْنِ (هُمَا اللَّذَانِ) لَا يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ فِي الصِّفَةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا جِنْسُهُ مَعَ الْوُجُودِ كَالسَّوَادِ ، وَالْحَمُوزَةِ . وَالْمُتَضَادَّانِ هُمَا اللَّذَانِ يَنْتَفِي أَحَدُهُمَا عِنْدَ وُجُودِ صَاحِبِهِ إِذَا كَانَ وَجُودُ هَذَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَوْجَدُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَالسَّوَادِ ، وَالْبَيَاضَ ، فَكُلٌّ مُتَضَادٌّ مُخْتَلَفٌ ،

وليس كل مختلف متضاداً... وكل مختلف متغاير، وليس كل متغاير مختلفاً. والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءً، يُقال: زيدٌ ضدُّ عمرو إذا كان مخالفاً له⁽⁹⁾. وللراغب الأصفهاني عبارة أخرى يوضح فيها الفرق بين الاختلاف، والتغاير يقول فيها: ((والفرق بين غَيْرين، ومختلِفين أن الغَيرين أعم، فإن الغَيرَين قد يكونان متَّفَقَين في الجَوهَر بخلاف المُختلِفَين، فالجَوهَران المتحَيِّزان هما غيران وليسَا مُختلِفَين، فكلُّ خِلافَين غيران، وليس كلُّ غيرَين خِلافَين))⁽¹⁰⁾.

ونستنتج ممّا تقدّم أنّ اظهر لفظة تستعمل للتعبير عن تغاير الأشياء هي كلمة (غير) .

المحور الثالث : أوجه استعمال (غير) ، وما يتبعها من أحكام نحوية :

مثلاً أخذت هذه اللفظة نصيبها من اهتمام اللغويين ، فقد كان لها حظ وافر من عناية النحويين حين ذكروا فيها آراء وأقوال ، لما تعترىها من أحوال ، وما يأتي عليها من استعمال .

فهي ((اسم صريح مبهم))⁽¹¹⁾ يأتي للدلالة ((على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده))⁽¹²⁾ .. وهذه اللفظة من الأسماء الملازمة للإضافة في المعنى.⁽¹³⁾ ، أي : أنّها قد تُقطع عن الإضافة (لفظاً) ولكن إضافتها مُراداة (معنىً) .

أوجه استعمالها :

ذكر علماء العربية عدّة وجوه تردُّ عليها (غيرُ)، وهي على النحو الآتي :

أ - الوجه الأول : مجيبها نعتاً :-

فان نُعت بها ((تتبع ما قبلها وذلك إذا لم يجز في موضعها (إلا) كقولك : (عندي درهمٌ غيرٌ جيدٍ) فتجعلها نعتاً للدرهم ، ولو نصبتها لم يجز لأنك لا تقول : (عندي درهمٌ إلا جيداً) فان قلت (عندي درهمٌ غيرٌ قيراطٍ) نصبتها ؛ لأنك لو قلت : (عندي درهمٌ إلا قيراطاً) كان جيداً))⁽¹⁴⁾ وهذا الاستعمال ((هو الأصل))⁽¹⁵⁾.

ب - الوجه الثاني : مجيبها اسم استثناء :

وفي هذه الحالة ((يجري عليه من الإعراب ما يجري على الاسم المذكور بعد (إلا) في الإيجاب والنفي ، ويكون الثاني مجروراً بإضافته إليه على كُلِّ حال . تقول (جاءني القومُ غيرَ زيدٍ) كما تقول : (إلا زيداً) وفي النفي (ما قام القومُ غيرُ زيدٍ) ...))⁽¹⁶⁾ .

وذهب بعض العلماء إلى أن ((الرفع أكثر ، لأن (إلا) تصلح في موضعها)) (17) .
و((..النصب جائز)) (18) .

ج - الوجه الثالث : مجيئها للحال :-

وضابطها أن تقوم (لا) مقامها فتنصبها أي : (غير) على الحال كما في قولك : (فعلتُ ذلك غيرَ خائف منك) . أي : (لا خائفاً منك) (19) .

ومنه قوله تعالى : ((فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)) (20) ، قال الشيخ أبو علي الطبرسي (ت 548 هـ) في إعراب (غيرَ باغٍ) بأنه : ((منصوب على الحال وتقديره (لا باغياً) و (لا عادياً) ولا يجوز أن يقع (إلا) هاهنا في موضع (غير) لما قلناه أنه بمعنى النفي ، ولذلك عطفَ عليه بـ (لا) . فأما (إلا) فمعناه في الأصل الاختصاص لبعض من كل ، وليس هاهنا (كل) يصلح أن يخصَّ منه)) (21) .

د - الوجه الرابع : مجيئها بمعنى (ليس) : وهذا المعنى مستفاد من قول سيبويه : ((وإنما معنى مررتُ برجلٍ غيرك معنى مررتُ برجلٍ سواك ... وإنما هو كقولك : مررتُ برجلٍ ليس بك ...)) (22) وذكر ابن منظور عن الأزهري (ت 370 هـ) مجيء (غير) بمعنى (ليس) واستشهد بقوله تعالى : ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)) (23) وكما تقول العرب : كلام الله غيرُ مخلوقٍ ، وليسَ بمخلوق (24) .

هـ الوجه الخامس : مجيئها بمعنى (ولكن) : ذكر شيخ النحويين سيبويه هذا المعنى في باب من أبواب كتابه عنوانه : ((هذا بابٌ ما لا يكون إلا على معنى ولكن)) (25) ومثَّل بشواهد شعرية على مجيء (غير) على معنى (ولكن) فقال : ((ومثل ذلك من الشعر قول النابغة (26) :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بهنَّ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

أي : ولكن سيوفهم بهنَّ فُلُولٌ ... ومثل ذلك قول الفرزدق (27) :

وما سجنوني غيرَ أني ابنُ غالبٍ وأني مِنَ الأثرينَ غيرَ الزعانفِ

كانّه قال : ولكني ابنُ غالبٍ ، ومثل ذلك في الشعر كثير .)) (28) .

المحور الرابع : أحوال (غير) إذا جاءت بعد (ليس) :

يتضح مما تقدم أن (غيراً) اسم معرب تظهر عليه الحركات الإعرابية المختلفة بحسب الموقع الإعرابي . وتأتي مبنية في حالتين سيبيئتهما البحث في موضعه .
ولابد من الإشارة إلى أحوال (غير) بعد (ليس) ، إذ تأتي (غير) بعدها مضافة تارةً ، ومقطوعة عن الإضافة تارةً أخرى ، فإذا جاءت بعدها مضافةً لفظاً ، ومعنىً أ (أعربت) وجاز فيها وجهان :

الأول : الرفع , كما في قولك : (قبضتُ عشرةً ليسَ غيرها) إذ تُعرب (غيرها) اسم ليس ، والخبر محذوف تقديره (مقبوضاً) .

الثاني : النصب كما في قولك : (قبضتُ عشرةً ليسَ غيرها) على أن (غيرها) خبر (ليس) ، واسمها محذوف تقديره (المقبوضُ) (29) .

أمّا إذا وقعت بعد (ليس) وقُطِعَت عن الإضافة فإنّها (تُبنى) على (الضم) كقولك : (قبضت عشرة ليس غيرُ) (30) .

وفي الضم (خلاف) ، إذ يرى الجرمي (31) ، والمبرد (ت 285 هـ) (32) ، وأكثر المتأخرين (33) أنه ضمُ (بناء) ؛ لأن (غيراً) أشبهت (قبل) ، و (بعدُ) في الإبهام والقطع عن الإضافة ، وإرادة المضاف إليه معنىً ، فضُمَّتَ لأنّها (غاية) (34) ولاسيما أن سيبويه (ت 180 هـ) أورد ذلك قائلاً : ((هذا باب ما يحذف المُستثنى فيه استخفافاً)) ((وذلك قولك : ((ليس غيرُ ... كأنه قال ... ليس غيرُ ذلك . ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً " واكتفاءً ً بعلم المخاطب ما يعني)) (35) . وعليه يصحُّ وقوع (غير) (اسما) أو (خبراً) .

في حين ذهب الأخفش (ت 215 هـ) إلى أن الضمَّ (إعراب) ؛ لأنها اسم محمول على (كلّ) ، و (بعض) (36) . وليس كما ذهب غيره من النحاة . وعلى مذهبه فإنّها (اسم) ليس ، والخبر محذوف ، وقال ابن خروف باحتمال الوجهين (37) ، ويجوز (الفتح) فيها قليلاً مع التنوين ، أو بغيره (38) . ولكنّها لا تتعين للخبرية ، إذ يحتمل أن تكون الفتحة (بناء) لإضافتها إلى المبنى . وقد تأتي (غير) مرفوعةً منونةً نحو (ليسَ غيرُ) ، ومنصوبةً منونةً نحو : (ليسَ غيراً) إذا قُطِعَت عن الإضافة لفظاً " ومعنى " وحينئذ تكون الحركتان للإعراب باتفاق (39) ؛ ((لأنّ التنوين إمّا للتمكين فلا يلحق إلا المعربات ، وإمّا للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور)) (40) .

ولكن أتقطع (غير) عن الإضافة إذا تقدمت عليها ألفاظ النفي الأخرى عدا (ليس) ؟ .
لقد عدَّ ابن هشام (ت 761 هـ) قولهم (لا غير) من اللحن ⁽⁴¹⁾ . وذكر الأشموني أن طائفة كثيرة لم تجز حذف المضاف إليه من (غير) إذا تقدّم عليها من ألفاظ النفي عدا (ليس) . فلا يقال : (قبضتُ عشرةً لا غير) ⁽⁴²⁾ .

ويجوز في (غير) بعد (لا) البناء على (الضم) على أنها اسم (لا) في محل نصب أو بناؤها على (الفتح) كالفتحة في (لا رجل) ⁽⁴³⁾ .

أما الحالة الثانية التي تبني فيها (غير) فهي وقوعها مضافة إلى (مبني) وتبني والحالة هذه على (الفتح) وهي موضع (رفع) نحو قول أبي قيس بن الأسلت ⁽⁴⁴⁾ :-

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالَ

وهناك من لم يجز بناء (غير) في هذه الحالة .

المحور الخامس مسائل آخر بشأن (غير)

المسألة الأولى : حكم دخول (الألف واللام) على (غير) :

على الرغم من كون (غير) اسماً صريحاً، معرباً غالباً إذ لا يبنى إلا في حالتين - كما تقدّم - ولكنها لا تقبل دخول (أل) عليها وهو ما نصّ عليه سيبويه معللاً ذلك بقوله : ((وغير... ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة... ولا تدخلها الألف واللام)) ⁽⁴⁵⁾ .

ولكننا كثيراً ما نسمع ، ونقرأ كلمة (الغير) من نحو قولهم : لا تتدخل في شؤون الغير ، وقولهم : نرفض السلوك الغير مسؤول ، وهذا من الخطأ الشائع بين الناس على اختلاف مستوياتهم الثقافية . والصحيح : أن تقول : لا تتدخل في شؤون غيرك ، أو في شؤون الآخرين ، ونرفض السلوك غير المسؤول .

المسألة الثانية : هل تتعرّف (غير) بالإضافة ؟

ذكر العلماء أنّ الإضافة تفيد الأسماء (تعريفاً) إذا أُضيفت إلى (معرفة) ، فهل ينطبق هذا على (غير) ؟ قال ابن هشام بشأنها : ((ولا تتعرّف (غير) بالإضافة لشدة إبهامها)) ⁽⁴⁶⁾ .

المسألة الثالثة : (غير) والتصغير

ذكر سيبويه أنّ جميع ما كان على ثلاثة أحرف يُصَغَّر على (فُعِيل) وهو أدنى التصغير، مثل قُيِّيس ، وجُمِيل ، وجُبِيل (47) . ولكون (غير) اسماً ثلاثياً فهل تُصَغَّر على (فُعِيل) أيضاً شأنها شأن الأسماء المذكورة آنفاً؟ الجواب : لا ، قال سيبويه : ((ولا يُحَقَّر غيرٌ ، لأنَّها ليست بمنزلةٍ مثلٍ ، وليس كلُّ شيءٍ يكون غير الحقيق عندك يكون مُحَقَّراً مثله ، كما لا يكون كلُّ شيءٍ مثل الحقيق حقيراً ، وإنما معنى مررتُ برجلٍ غيرك معنى مررتُ برجلٍ سِوَاكَ ، وسِوَاكَ لا يُحَقَّر ، لأنَّه ليس اسماً متمكِّناً ، وإنما هو كقولك : مررتُ برجلٍ ليس بك فكما قَبَحُ حُحِّير (ليس) قَبَحُ تحقير سِوَى ...)) (48)

المسألة الرابعة : غير والجمع

نصّ سيبويه (ت 180 هـ) على أنّ (غير) لا تُجمع (49) ، وجاء عن أبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 393 هـ) بأنّها تُجمع إذ قال: ((... وَغَيْرٌ بِمَعْنَى سِوَى ، وَالْجَمْعُ أَغْيَارٌ ...)) (50) ، وقد نقل جماعة من اللغويين في معرض كلامهم على (الغَيْر) بمعنى الدِّيَّة أنّه ((قِيلَ: الْغَيْرُ: اسْمٌ وَاحِدٌ مُذَكَّرٌ، وَالْجَمْعُ: أَغْيَارٌ... مِثْلُ ضَلَعٍ وَأَضْلَاعٍ)) (51) ويتفق البحث مع الجوهري الذي ذهب إلى جمعها على (أغيار) ، ولا يتفق مع سيبويه الذي قال بعدم جمعها ، مع العلم أنّه حملها في عدم جواز تصغيرها على (مثل) التي لا يجوز تصغيرها أيضاً ، فلم لا تُحمل (غير) عليها فيقال (أغيار) كما قالوا : (أمثال) ومنه قوله تعالى : ((وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ)) (52)

الخاتمة :

خلص البحث إلى النتائج الآتية : -

الأولى: التغاير معنى من المعاني في اللغة العربية ، وأظهر لفظة يُعَبَّرُ بها عنه هي (غير) الثانية: يردُّ المجرد من (غير) على معنيين ، الأول : دلالة على صلاح ، وإصلاح ، ومنفعة ، ومن هذا المعنى سُمِّيت الدِّيَّةُ (غَيْراً) لما فيها من إصلاح ، ومنفعة ، والثاني : دلالة على اختلاف شيئين .

الثالثة : يأتي المزيد من (غير) على نحو (التغير) ، و (التغير) ، و (التغيير) للدلالة على التحول ، والتبدل ، والاختلاف . وللترباط المعنوي سُمِّيَت الدِّيَّةُ (غَيْراً) ، لأنها تحوّل عن القتل إليها ، ومبادلة منه بها .

الرابعة : ذهب بعض العلماء إلى أن (التغيير) يكون على معنيين ، الأول : تغيير الشيء دون ذاته . والثاني : تبديل الشيء بغيره .:

الخامسة : هناك فرق بين المختلف والمتضاد ، والمتغير ، إذ لكل مفردة من هذه المفردات الثلاث مفهوم يختلف عن الأخرى ، فهي ليست من باب المترادف الذي يكون فيه للمعنى الواحد ألفاظ متعددة .

السادسة : تردُّ (غير) على عدّة أوجه ، فهي تستعمل (نعتاً) وهو (الأصل) ، وتأتي اسم استثناء بمعنى (سوى) ، أو (إلا) ، وتجيء للحال ، وضابطها صحّة وقوع (لا) مقامها ، وبمعنى (ليس) ، وتستعمل بمعنى (ولكن) .

السابعة : إذا جاءت (غير) بعد (ليس) كان لها معها عدّة أحوال، فهي إمّا أن تأتي بعدها مضافةً لفظاً ومعنى وتكون في هذه الحالة معربة ، ويجوز فيها وجهان : الرفع ، و النصب وإن وقعت (غير) بعد (ليس) مقطوعةً عن الإضافة بُنيت على الضمّ ، وأشبّهت بذلك الغايات : (مِنْ قَبْلُ) و (مِنْ بَعْدُ) .

الثامنة : ذهبت طائفة من العلماء إلى عدم جواز قطع (غير) عن الإضافة إذا جاءت بعد ألفاظ النفي عدا (ليس) ، حتّى عدّ بعضهم من اللحن أن يُقال : قبضت عشرة لا غير .

التاسعة : تُبنى (غير) في حالتين ، الأولى : على الضمّ ، إذا وقعت بعد (ليس) مقطوعةً عن الإضافة ، والثانية : على الفتح ، إذا أُضيفت إلى مبني وهي في موضع (رفع) .

العاشرة : لا تُصغّر (غير) ، ويكون شأنها في ذلك شأن (مثل) التي لا تُصغّر أيضاً . ولا تتعرّف بالإضافة لشدة إبهامها ، ولا تدخل عليها الألف واللام، لذلك عدّ من اللحن أن يُقال : حقّ الغير، والغير مسؤول ، وأنها لا تُجمع - بحسب رأي سيبويه - في حين ذهب بعض اللغويين إلى جمعها على (أغيار) بغض النظر عن معناها، سواء أكانت بمعنى (سوى) وهو ما ذكره الجوهري في صحاحه أم كانت بمعنى الغير، أي : الدِّيَّة .

هوامش البحث

- 1- مقاييس اللغة / 779 مادة (غير) (دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط1 -2001 م) .
- 2 - لسان العرب 5 / 34 مادة (غير) (دار صادر - بيروت) .
- 3 - الرد / من الآية : 11 .
- 4 - مفردات ألفاظ القرآن / 619 (تح : صفوان عدنان داوودي - دار القلم بيروت - الدار الشامية - ط1 -1426 هـ) .
- 5 - ينظر تهذيب اللغة 8 / 182 مادة (غير) (تح : أحمد عبد العظيم البردوني - مراجعة : علي محمد البجاوي - الدار المصرية للتأليف والترجمة-1964 م)، ولسان العرب 5/40 مادة (غير)
- 6 - لسان العرب 5 / 41 مادة (غير) .
- 7 - تهذيب اللغة 8 / 182 مادة (غير) .
- 8 - ينظر مقاييس اللغة / 779 مادة (غير) .
- 9 — معجم الفروق اللغوية / 488 (تح مؤسسة النشر الإسلامي بقم المقدسة — ط3-1426هـ) .
- 10 - مفردات ألفاظ القرآن / 619 .
- 11 - المرتجل / 190 (تح - علي حيدر- دمشق - 1970 م) .
- 12- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2 / 211 (دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان، وينظر شرح الأشموني 2 / 320 (تح : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتاب العربي - بيروت - 1950) .
- 13- ينظر: مغني اللبيب 1 / 137 (تح : محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني - القاهرة - بلا تاريخ) .

- 14- الجمل للزجاجي/232 (تح : علي توفيق الحمد - دار الأمل بالأردن - ط1 - 1984م)
وينظر: المقتضب ج4/ 422 (تح : عبد الخالق عزيمة - لجنة إحياء التراث الإسلامي -
القاهرة بلا تأريخ) .
- 15- المرتجل / 190 ، وينظر: الجمل / 236 ،
- 16 - شرح قطر الندى 247 - 248 (تح : محمّد محيي الدين عبد الحميد - ط13 - دار الفكر
- د . ت)
- 17- معاني القرآن 2 / 366 (تحقيق ، ومراجعة : الأستاذ محمّد علي النّجار - الدار
المصريّة للتأليف والترجمة - 1972 م) .
- 18- الجمل / 232 ، وينظر: معاني القرآن 2 / 366 .
- 19- ينظر الصاحبى في فقه اللغة / 238 (تح : أحمد صقر - مطبعة عيسى البابى الحلبي
وشركاه - القاهرة - 1977 م) .
- 20- سورة البقرة / من الآية : 173 .
- 21- مجمع البيان في تفسير القرآن مج 1 ج2/ 257 (دار إحياء التراث العربى - بيروت -
لبنان) .
- 22 - الكتاب 3 / 479 .
- 23 - فاطر/ من الآية : 3 .
- 24 - ينظر لسان العرب 5 / 34 وما بعدها مادّة (غير) .
- 25 - الكتاب 2 / 325 .
- 26 - ينظر ديوان النابغة الذبياني / 47 (قدّم له وبوّبه وشرحه : د . علي بو ملحم - شركة
دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة ، والنشر - بيروت - ط1 - 1991 م) .
- 27- ينظر ديوان الفرزدق 2/ 20 (قدّم له . وشرحه ، ووضع فهارسه د. صلاح الدين الهواري
- دار البحار - بيروت - ط1 - 2007 م) .
- 28 - الكتاب 2 / 326 - 327 .
- 29- ينظر مغني اللبيب 1 / 137 .
- 30 - ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

- 31- ينظر ارتشاف الضرب 2 / 327 (تح : مصطفى أحمد النحاس - ج 1 ط1 مطبعة النسر الذهبي - 1984 م ، ج 2 ط1 - مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر - 1982 م) ، وشرح التصريح على التوضيح 2 / 49 (مطبعة الاستقامة بالقاهرة - ط1 - 1954 م)
- 32 - ينظر المقتضب 4 / 429
- 33 - ينظر ارتشاف الضرب 2 / 327 .
- 34 - ينظر مغني اللبيب 1 / 137 .
- 35 - الكتاب 2 / 344، 345 (تح وشرح : محمد عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1977 م) .
- 36- ينظر مغني اللبيب 1 / 138، وشرح الأشموني 2 / 320 (تح : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتاب العربي - بيروت - 1955 م) ، وحاشية الخصري 2 / 17 (مطبعة الاستقامة - مصر - 1953 م) .
- 37- ينظر مغني اللبيب 1 / 138.
- 38- ينظر شرح الأشموني 2 / 320 .
- 39- ينظر شرح التصريح على التوضيح 2 / 49 .
- 40- مغني اللبيب 1 / 138 .
- 41- ينظر المصدر نفسه 1 / 137
- 42- ينظر شرح الأشموني 2 / 321 .
- 43- ينظر حاشية الخصري 2 / 17 .
- 44- ينظر الكتاب 2 / 329، والمحاكاة بالمسائل النحوية / 140 (تح : الدكتور بهيجة باقر الحسني - مطابع أسعد - بغداد - و الدرر اللوامع 1 / 188 (مطبعة كردستان العلمية - ط1 - 1908 م) .
- 45- الكتاب 3 / 479 .
- 46 - مغني اللبيب 1 / 138 .
- 47 - ينظر الكتاب 3 / 415 .
- 48 - الكتاب 3 / 479 .

- 49 - ينظر المصدر نفسه 3 / 471 .
- 50 - تاج اللغة وصحاح العربية 2 / 491 (تح : د . أميل بديع يعقوب - ط1 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1 - 1999 .
- 51- لسان العرب 5 / 41 مادّ (غير) ، وينظر تهذيب اللغة 8 / 181 مادّة (غير) ، وصحاح العربية 2 / 491 .
- 52- الأنعام / من الآية 38 .

ثبت مصادر البحث ومراجعته

- & - القرآن الكريم .
- &- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تأليف أبي حيّان محمّد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت 745 هـ) - تح : الدكتور مصطفى أحمد النحاس - ج1 - ط1 - مطبعة النسر الذهبي - 1984 م ، وج2 ط1- مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر- 1978م.
- & - الأشباه والنظائر في النحو، تأ: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ) - دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الدكن - ط2 - 1359 هـ .
- & - أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، تأ : أبي محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط5 - 1966 م .
- & - تاج اللغة وصحاح العربية ، تأ : أبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 393 هـ) تح : د . أميل بديع يعقوب ، د . محمّد نبيل طريفي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1- 1999 م .
- & - تهذيب اللغة ، تأ : أبي منصور محمّد بن أحمد الأزهرى (ت 370 هـ) - تح : أحمد عبد العليم البردونى - مراجعة : علي محمّد البجاوي -الدار المصرية للتأليف والترجمة- 1964 م

- & - الجمل ، تأ : أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) - تح : علي توفيق الحمد - دار الأمل بالأردن - ط1 - 1984 م .
- & - حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأ : محمد بن مصطفى (ت 1287 هـ) - مطبعة الاستقامة - مصر - 1953 م .
- & - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأ : أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331 هـ) - مطبعة كردستان العلمية - ط1 - 1908 م .
- & - ديوان الفرزدق ، قدم له ، وضبطه ، وشرحه ، ووضع فهارسه : د . صلاح الدين الهواري ، دار ومكتبة الهلال - بيروت - دار البحار - بيروت - ط1 - 2007 م .
- & - ديوان النابغة الذبياني ، قدم له ، وبوّبه ، وشرحه : د . علي بو ملحم - شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر - بيروت - ط1 - 1991 م .
- & - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تأ : نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت 900 هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتاب العربي - بيروت - 1955 م .
- & - شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، تأ : الشيخ خالد الأزهرى (ت 905 هـ) - مطبعة الاستقامة بالقاهرة - ط1 - 1954 م .
- & - شرح قطر الندى وبل الصدى تأ : أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ -) (تح : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط13 - دار الفكر - د . ت ،
- & - الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تأ : أبي الحسن أحمد بن فارس (ت 395 هـ) - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة - 1977 م
- & - الفروق اللغوية ، تأ : أبي هلال - تح : مؤسسة النشر الإسلامي بقم المقدسة - ط3 - 1426 هـ .
- & - لسان العرب ، تأ : أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت 711 هـ) - دار صادر - بيروت - 1956 م .

- & - الكتاب ، تأ : أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، تح وشرح محمّد عبد السلام هارون - الهيئة المصريّة العامّة للكتاب - 1977 م .
- & - مجمع البيان في تفسير القرآن ، تأ : الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 458 هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان -
- & - المحاجّة بالمسائل النحويّة ، تأ : جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، تح : الدكتور بهيجة باقر الحسني - مطابع أسعد - بغداد - 1973 م .
- & - المرتجل ، تأ : أبي محمّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت 567 هـ) - تح ودراسة : علي حيدر - دمشق - 1972 م .
- & - معاني القرآن ، تأ : أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ) - تحقيق ، ومراجعة : الأستاذ محمّد علي النّجار - الدار المصريّة للتأليف والترجمة - 1972 م .
- & - مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تأ : أبي محمّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) - تح : محمّد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني - القاهرة - بلا تأريخ .
- & - مفردات ألفاظ القرآن ، تأ : العلامة الراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) - تح : صفوان عدنان داوودي - دار القلم - دمشق - الدار الشاميّة - بيروت - ط1 - 1426 هـ .
- & - مقاييس اللغة ، تأ : أحمد بن فارس (ت 395 هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط1 - 2001 م .
- & - المقتضب ، صنعة : أبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد (ت 285 هـ) - تح : محمّد عبد الخالق عزيمة - أشرف على الإصدار : محمّد توفيق عويضة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة - بلا تأريخ .